أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

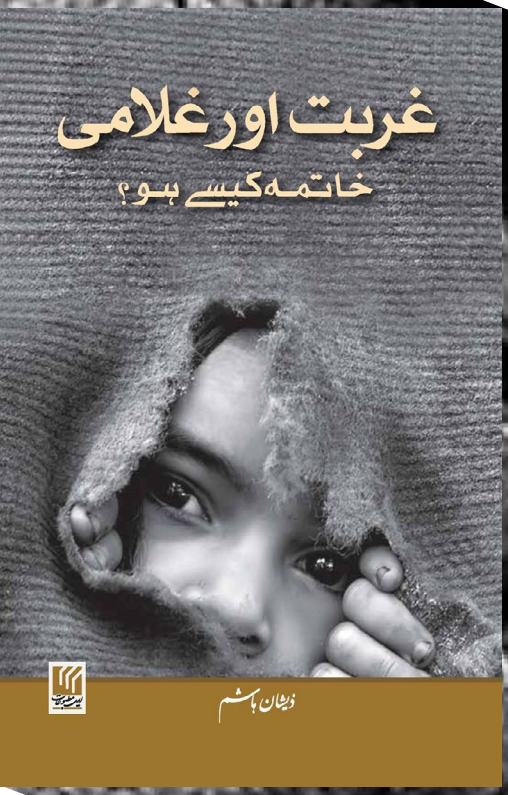

مراجعة كتاب:
الفقر والعبودية

إعداد
د. أسماء سيد كامل

تمهيد:

إن الدراسات الإنسانية بصفة عامة، والأدبية والصحافية بصفة خاصة، تُعْنَى بدراسة الحقائق والوقائع، وردها إلى أصلها الحقيقي، كما تُعْنَى بدراسة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والظلم الواقع عليه، متخذة من القلم سلاحًا؛ وذلك في محاولة لرفع هذا الظلم. ومن هنا فإن الحديث عن قضايا الفقر والعبودية يُعد من أهم الدراسات الحديثة، التي تشغل حيزًا هامًّا من مساحة الكتابة، وفِكر القراء.

وكتاب «الفقر والعبودية وكيفية القضاء عليهما»[١] – محل المراجعة – لمؤلفه «ذيشان هاشم»، يتنمى إلى هذه الطائفة من الكتب، التي تسعى لبيان هذه القضايا، وشرح معالمها الأساسية في أحد بلدان العالم الإسلامي – باكستان – وفي بعض الدول الأخرى، ضاربًا العديد من الأمثلة الشارحة، التي توضح أفكاره، وتبين مقاصده. وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب، في طبيعة الموضوع الذي يتناوله، حيث أصبحت قضايا الفقر، والعبودية، ومحاولات التحرر من كل أشكال التبعية، تحتل مكانة هامة وأولية في قائمة الكتب المطبوعة، والمقالات، والصحف. وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنه مثَّل صحوة للمجتمع الباكستاني؛ لإيقاظ وعيه وثقافته، وذلك بشهادة مختلِف المثقفين والكُتَّاب، التي ألحقت بغلاف الكتاب.

ابتداءً؛ يلزم الإشارة إلى أن الأُردية خرجت من رحم اللغتين الفارسية والعربية. والصحافة الأُردية في بدايتها كانت باقتباس من الصحافة العربية بصفة عامة، والمصرية بصفة خاصة، حتى إن «أبا الكلام آزاد»، رائد الصحافة الأُردية، قد أطلق اسم «الهلال» على جريدته؛ تيمنًا باسم جريدة الهلال المصرية. كذلك كان العالم العربي يحتل جزءًا لا بأس به من الصحافة الأُردية. ومشكلات العالم العربي لها ساحة خاصة على الصحف الأُردية، حتى إن بعض الصحف الأُردية قد خصصت جزءًا خاصًّا للحديث عن ثورات الربيع العربي، وما تلاها من تطورات في المحيط العربي. والحديث عن العالم الإسلامي أيضًا ليس ببعيد عن كُتاب الأُردية، فقد اشتهر كتاب «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟» لمؤلفه أبي الحسن الندوي، وهو من أصل باكستاني. لذلك؛ نجد أن شطرًا واسعًا من كُتاب الأُردية على إلمام جيد باللغة الإنجليزية، وتُبنى ثقافتهم ومرجعيتهم على الثقافة والكتب الإنجليزية والأُردية بالطبع، ومن كان منهم ملمًّا باللغة العربية – وهم قلة – يستعين ببعض المصادر والمراجع العربية.

وينظر أغلب كتاب الأُردية إلى العالم الإسلامي كامتداد لعالمهم، وأي مشكلة يتعرضون لها، سواء كانت سياسية أو فكرية، فإنهم يطلبون يد العون من العالم الإسلامي، حتى إن أغلبهم يعتبرون أن قضية كشمير مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقضية فلسطين، وأغلب الرؤساء الباكستانيين حين يذكرون كشمير يذكرون معها فلسطين. أما عن مصر بصفة خاصة، فتعد قِبلة لدارسي الأُردية وأدبائها ومثقفيها؛ وذلك لما توليه

---

١ ذيشان ہاشم، غربت اور غلامی خاتمہ کیسے ہو؟، ایمل پبلکیشنز– اسلام آباد، ایڈشن اول، ٢٠١٧.
ذيشان هاشم: «**الفقر والعبودية وكيفية القضاء عليهما**»، إسلام آباد، دار إيميل للنشر والمطبوعات، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.

الجامعات المصرية، مثل: الأزهر، وجامعة القاهرة، وعين شمس، من اهتمام باللغة الأُردية وآدابها. والتبادل الثقافي بين أدباء الأُردية وتلك الجامعات متبادل بشكل دوري وقريب جدًّا، حتى إن هناك جريدة باكستانية تُعرف باسم (انقلاب) – بالأُردية – الذي يقابله بالعربية كلمة (ثورة)؛ قد خصصت عمودًا صحافيًّا للحديث عن مصر وآثارها، وبعض مظاهر الحياة فيها.

وعلى الرغم من أن الكاتب ذيشان من أصول مسلمة باكستانية، فإنه ذو مرجعية ثقافية أجنبية غربية، ويظهر ذلك جليًّا في معتقداته وآرائه، حيث إنه لم يتخذ العالم العربي أو الإسلامي محلًّا من كتابه بالشكل الذي يجب أن يوليه بحكم عقيدته أو إقامته. فقد قام الكاتب بعرض تجارب الدول وانتقالها من الكساد إلى الرخاء والتقدم، وضرب مثلًا بالاتحاد السوفيتي، وفنزويلا، والصين في عهد ماو، وغيرها؛ وذلك للاستفادة منها، وتطبيقها في حياة القارئ؛ وهو ما سيعود بالنفع على المجتمع، ومن ثم على الدولة ككل. كذلك يعد الكتاب إجابة عن عدة تساؤلات تخص المجتمع الباكستاني، مثل: لماذا لم تتطور باكستان حتى اليوم؟ ما السياسات التي يمكن اتباعها للتطور؟

كذلك ألقى المؤلف الضوء على الإنسان، وتطلعاته، واهتماماته، وتساؤلاته عن الحياة المادية، التي تؤثر في الشخصية الإنسانية والمجتمع الإنساني بشكل عام. وأشار أيضًا إلى أن محور الكتاب هو الفرد والمجتمع، حيث يجيب عن تساؤلات: من نحن؟ وكيف وجد مجتمعنا؟ وما دورنا ومسئوليتنا تجاهه؟

كذلك اهتم الكتاب بفهم القدرات البشرية، وشرح جوانب المجتمع، وخاصة السياسية والأقاليم، وأسس نظريات التسويق، ونُظم علم الاقتصاد وتأثيره في الفرد والمجتمع. وأشار المؤلف أيضًا إلى أن أهمية الكتاب تكمن في إثراء العلوم الاجتماعية لقراء اللغة الأُردية. ولخدمة هذا الغرض؛ أكد أن كلًّا منا متفرد بذاته، كلنا متميزون بقدراتنا الذهنية؛ وهذا يرجع إلى أسباب حياتية وفكرية. ثم انتقل للحديث عن علم الاقتصاد، ودراسة معايير ووعي الشعوب. وتناول أيضًا تأثير الاقتصاد في رقي الشعوب والدول، وذكر تأثير النظم الاقتصادية ودورها في خلق الأزمات، ثم انتقل للحديث عن الثورة الصناعية، وما حققته للبشرية من رفاهية ورخاء.

وجاء الكتاب في ثلاثمائة وبضع صفحات، قدمه الكاتب في شكل مقالات متفردة، تدور في فلك خدمة أفكاره وطرحها، وذكر الكتب التي قرأها واستفاد بها في صياغه فكره. ولم يترجم الكتاب إلى أي لغة أجنبية، ولغته الأصلية هي الأُردية.

وذيشان هاشم مؤلف، وخبير اقتصادي، وصحافي، ومحرر مقالات باكستاني، حصل على درجتي ماجستير؛ إحداهما في الفلسفة من جامعة سيتي في لندن، والأخرى في إدارة أعمال في الجامعة القومية للغات الحديثة، وحصل أيضًا على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمالية في جامعة برونيل بلندن. ويعمل كمحرر صحافي في جريدة (هم سب) (كلنا) الأُردية، ويغلب على مقالاته الطابع السياسي والاقتصادي؛ ويرجع ذلك إلى مرجعيته الثقافية والعلمية. ويعمل كذلك محللًا اقتصاديًّا في معهد البحوث والدراسات

الاستثمارية CFA[٢].

نُشر هذا الكتاب تحت مظلة دار إيميل للمطبوعات عام ٢٠١٧، التي تعد واحدة من دور النشر الحديثة في باكستان، ويقع مقرها الحالي في إسلام آباد، ويُطبع تحت إشرافها كتب باللغات الأُردية، والإنجليزية، والبشتو، والسندية.

قُسم الكتاب لأكثر من جزء؛ الأول هو محاولة لفهم جوانب شخصية الفرد، والثاني شرح لأهم جوانب المجتمع وأسسه، خاصة الجوانب السياسية، والثالث سرد للأسس النظرية للاقتصاد، والجزء الأخير يتحدث عن القانون ودوره في ضبط المجتمع، والسياسة، والاقتصاد، والثقافة، ورسم صورة للعدالة الاجتماعية، التي تضمن حرية الفرد وحدوده.

لقد جاء هذا الكتاب ليخدم عدة أهداف منها؛ إثراء مكتبة العلوم الاجتماعية باللغة الأُردية، والتأكيد على أن الخدمة العظمى للإنسانية هي البحث عن احتمالات للقضاء على الفقر والعبودية.

وتأتي إشكالية الكتاب في ماهية العلاقة الجدلية، التي يرتبط فيها الفقر بالعبودية، حيث عرض الكاتب قضيتين تؤرقانه وتؤرق غيره من الأمم، وهما الفقر والعبودية، وكلاهما آفة أصابت بلده وقومه؛ فعرض الكاتب الفقر والعبودية بشكل موسع؛ لما لهما من آثار على النفس البشرية، والأمم العالمية، والبلاد، واختص بالذكر بلده وما يعانيه. تتبع الكاتب القضيتين وآثارهما المترتبة على الاقتصاد والأوضاع السياسية والعكس، حيث ألقى الضوء على الجوانب الاقتصادية والسياسية خاصة، وأكد على أن النظم السياسية والاقتصادية التي تنتهج التسلط والقوة الغاشمة، هي ما تودي بالأمم والبلاد في غيابة الظلم، والفقر، والاستبداد.

مفهوم العبودية والحرية:

تناقش هذه الجزئية مفهوم العبودية: آثارها، وأشكالها المعتادة والمستحدثة، وفق نظرة الكاتب الخاصة لها، وتتطرق أيضًا للإشارة إلى مفهوم الحرية وتعريفه، وحق الإنسان في الحياة، وصنع القرار، وحرية الإرادة. وتتناول الحديث عن السلوك الإنساني، والاختلاف وتأثيره على البشرية.

عرَّف الكاتب العبودية التي يقصدها في كتابه بأنها عدم توافر الحرية للفرد، وقصَد كل نظام أو فكرة تحرم الفرد والجماعة من حقوقهم في حياة حرة، واختيار حر، ونظام معيشي حر، يكفل لهم حرية الفكر، والعقيدة، والاختيار. وهو تعريف مجتزأ للفظ، فقد جاء في معجم المعاني أنه مشتق من المصدر؛ عَبُدَ

٢ منتدى عالمي يضم أكثر من ١٤٥٠٠٠ متخصص في الاستثمار، يعملون على الصناعات الاستثمارية، حيث تأتي اهتمامات المستثمرين أولًا، وتُدار الأسواق المالية بأفضل شكل لينمو الاقتصاد. يعد المعهد منصة عالمية ومستقلة، تلعب دورًا هامًّا في كونها مشرفًا وأحد أبطال صناعة الاستثمار. ويهدف المعهد إلى تطوير مستقبل المحترفين من خلال برامج معتمدة، وإيصال قيمة الأعضاء لتطوير نجاح الأعضاء المحترفين. https://bit.ly/364HUXx

الرجل: مُلِك هو وآباؤه من قبلُ، والعبودية خلاف الحرية، تحرَّر العبد من حياة العبودية: صار حرًّا[٣].

ربما نتساءل حول ماهية العبودية؟ وما الهدف منها؟ وما نهاية طريقها؟ فالعبودية هي مضاد الحرية، وكما أن الحرية يعم نفعها على الجميع، فإن العبودية وإن بدا أثرها يقع على فئة دون فئة، فإننا إن لم نستطع القضاء عليها، فلن يمكننا التطور والرقي، وإن بعد مئة وخمسين عامًا.

إن العبودية هي إخضاع الفرد للخدمة الجبرية دون رضاه، وسلب حريته في القرار، وأيضًا العبودية هي أن يقع الفرد تحت سلطة فرد آخر، فينزع عنه حق اختياره وإرادته الحرة في التصرف والقرار. وكما أن نسائم الحرية حين ينالها الفرد تصل للجميع ويتمتع بها المجتمع، فإن قيود العبودية لا تكبل صاحبها فقط، بل تأخذ المجتمع في طياتها[٤]. وكما أن هناك أفرادًا مكبلين في قيود العبودية، فهناك مجتمعات ودول لم تر شمس الحرية منذ عقود، والاستفادة من عبودية تلك المجتمعات تتحصل عليها مجتمعات أخرى. إن العبودية ليست في الرق فقط، بل هي في نزع حق القرار وحرية الإرادة، وفي سلب الفرد حقوقه الإنسانية في حياة كريمة.

ثمة أمثلة عديدة للعبودية، وأشكال مألوفة وأخرى مستحدثة لها؛ فهناك عبودية الفكر، والإرادة، والسلطة. والعبودية كفكرة موجودة في المجتمعات منذ الأزل، فالمجتمعات مثل الأفراد، وكما هناك فرد (عبد) فهناك مجتمعات كاملة في حالة من العبودية، ولا يستفيد أحد من تلك العبودية إلا المجتمعات التي تقوم على استغلال مثل هذا النوع من المجتمعات. كذلك فإن الشركات أو المؤسسات التي تقوم على استعباد الموظفين دون إعطائهم حقوقهم البدنية، والنفسية، وضمان حقوقهم الاجتماعية، تعد أحد أشكال العبودية المستحدثة.

يرى الكاتب أنه إذا منحت الدولة الفرد حق الحياة، وسلبت منه حق تقرير مصيره، فإنها تخلق من الفرد عبدًا، وإذا منحت الفرد حق الحياة وحق تقرير مصيره، ثم سلبت منه الوسائل والسُبل لتحقيق ذلك، واحتكرتها لنفسها، وحرمته حق التصرف؛ فكأنما تسلبه حق الحياة. إن حق الاختيار هو الفارق وما يميز بين العبودية والحرية، فالدول التي لا تطبق نظامًا يمنح مواطنيها حرية الإرادة والعمل هي بيئة خصبة للجبر والديكتاتورية.

إن الحرية هي غياب سلطة فرد على آخر، وبفضلها يصبح كل إنسان حرًّا في معرفة نفسه، ومسئولًا عن أفعاله وتصرفاته، ومتحملًا – بشكل كامل – لعواقب قراراته، فحرية الفرد تنتهي حيثما تبدأ حرية الآخرين.

---

٣ قاموس المعاني: مادة «العبودية»، (https://bit.ly/3aWS10E). تاريخ الدخول: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٠.

٤ يوافق التعريف السابق التعريف التالي للعبودية بأنها «حرمان الإنسان من حريته الطبيعية، واعتباره مِلكًا للغير». وفي منظور آخر للعبودية هي: «امتلاك شخص ما، والسيطرة عليه، بما يحرمه من حريته الشخصية، واستغلال ذلك الشخص من خلال توظيفه أو إرادته».

Roger j. Williams., "The Biology of Behavior", FEE. Saturday Review: 30 January 1971.

إن تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع هو شرط أساسي لتحقيق الحرية، فالفرد يصبح حرًّا حين يملك حرية اختباره وقراره. كما أن ارتكاب الأخطاء والتعلم منها لأمر ضروري لإرساء قواعد الحرية. وما نشهده اليوم من حضارات، وثقافات، وعوامل رقي، هو بفضل التعلم من أخطاء الماضي. ومن الضروري منح الأفراد حق القرار، فإذا منحت دولة ما الفرد حق الحياة، ونزعت منه حق القرار؛ فقد خلقت منه عبدًا. وإذا منحته حق الحياة والفرصة ليبحث عن ذاته، وسلبت منه جميع الوسائل، وحرمته من حرية الإرادة؛ فكأنما سلبت منه حق الحياة. إن حق الاختيار هو الفرق بين الحرية والعبودية، والصورة الكاملة للحرية تشكلها الحرية السياسية، والحرية الاقتصادية، والحرية الاجتماعية، وهناك عدة دول حققت الحرية السياسية والاجتماعية عبر تحقيق الحرية الاقتصادية، وأفضل مثال على ذلك أمريكا وبريطانيا.

استهل المؤلف كتابه بالحديث عن الجنس البشري وماهيته، والفرق بين الإنسان وسائر المخلوقات، وأثار تساؤلات تخص المجتمع، وتكوينه، ونسيجه. وتعد تلك التساؤلات اللبنة الأساسية في العلوم الاجتماعية، فكلنا مختلفون ومنفردون، والفطرة الإنسانية جُبلت على الاختلاف، حتى إن كلمة فرد هي اشتقاق من المصدر «تفرُّد». وقد آل الكاتب سبب اختلاف الفرد إلى تفكيره، ونمط حياته.

وهنا يمكننا التساؤل عن المعيار الذي يقاس به مدى رقي الشعوب وتأخرها، وعن مفهوم السعادة وكيفية تحقيقها، وهل هي واحدة بالنسبة للجميع أم نسبية تختلف من فرد لآخر، وتنشأ حسب الحاجة الملحّة، ويرتفع مستواها بارتفاع مستوى معيشة الفرد. إن السعادة نسبية، تختلف من فرد لآخر، وتنشأ حسب اكتفاء الفرد بالحاجات الأساسية، وتزيد بارتفاع مستوى معيشة الفرد، وسعادة المجتمع تنشأ بتحقيق سعادة الأفراد وليس العكس[٥].

ولتحقيق السعادة والرفاهية السابقة؛ ينبغي أن يكون الاهتمام بالفرد لا بالمجتمع، فيرى الكاتب أن التركيز على تطوير المجتمع دون الفرد كتصويب سهم في الظلام، والنتيجة الحتمية، ستكون إما هدف خاطئ وإما ضياع السهم. إن حرية الفرد لا ينبغي أن تكون مفتوحة دون ضوابط، ولكنها حرية تحدها ضوابط دينية أيًّا كانت عقيدة الفرد – مسلم، أو مسيحي، أو هندوسي، أو علماني – وضوابط ثقافية، ومجتمعية، وقانونية، وضرب الكاتب مثلًا على ذلك بفصل به عدد من التلاميذ، وذكر مثالين لتعامل المدرس معهم؛ الأول: يقوم المعلم بالتدريس للكل دون ملاحظة الفروق الفردية، ويعامل الجميع بطريقة واحدة، والثاني:

---

٥ يرى بعض الاقتصاديين أن سُبل التطور والتقدم والرقي ليست مرهونة بجمع المال والذهب، ولكن ترتكز على سعي الفرد وجهده لتحقيق حريته الشخصية، وهو ما تؤيده الخبيرة الاقتصادية «أمريتا سين»، حيث تقول: «إن الرقي يعني الحرية، وكلما قل مستوى الحرية قلت الرفاهية، والعكس، فأسعد الدول حيث يعيش أكثر الناس حرية».
Amartya Senm., Development as freedom. Anchor books. 2000.
فالإنسان الحر هو الشخص السعيد بحصوله على استقلالية في الحكم والسلوك، والإنسان السعيد هو الشخص الذي ظفر بعلة سعادته.
محمد شوقي الزين: «الصراع الخفي بين السعادة والحرية، رؤية أخرى في علاقة الأخلاق بالسياسة في الفكر الفلسفي»، مجلة يتفكرون، ٢٠١٥، العدد ٦، ص ١.

يتعامل المعلم مع كل تلميذ على حدة نفسيًّا وذهنيًّا، حسب قدراته للتنفيس عن إرادته ومواهبه. ويعد المثال السابق أقرب عدسة يمكن أن يفهم بها القارئ المشهد، والفكرة المطروحة.

ويرى المؤلف أن كلًّا منا يؤمن ويتبع قيمه الشخصية الخاصة في فكره وأفعاله، سواء في حياته الدينية، أو السياسية، أو المجتمعية، أو الاقتصادية، فأفضل نظام يمكن أن يحيا فيه الفرد هو ذاك الذي يكفل حرية اختيار الأفراد، ويتمتع كل فرد فيه بحُسن الاختيار. ربما يلاقي فكر الكاتب الأخير تناقضًا في الفكر مع البعض في حياتنا اليومية، فمن قال إن من سار منّا حسب رأيه وفكره الخاص ضَمِن له ذلك حُسن الاختيار؟ فقد أفرز الواقع الحديث أفكارًا جديدة تنفر منها الفطرة التي جُبل عليها البشر، وحين يواجه أهلها بنكران لفعلهم يتحججون بأنها معتقداتهم الفكرية والشخصية الحرة. فما نواجهه اليوم من مثلية، وتطرف فكري وديني، وخروج عن المألوف لكل ما هو متفق عليه بالفطرة، بدافع حرية فردية؛ أثبت أن الخير كل الخير في التمسك بتلك القيم السوية، التي لا خلاف عليها بين الأديان – على اختلاف الأجناس – من أمانة، وعدل، وصدق، وهنا يجب أن يتواجد القانون الذي يكفل ويضمن تحقيقها، ويعاقب الخارج عنها.

وهنا يأتي تساؤل آخر عن ماهية الحرية التي يسعى إليها الناس. لا شك أن المعنى الأولي للحرية يكمن في غياب تسلط فرد على فرد آخر، وبفضل هذه الحرية يصبح كل فرد حرًّا في معرفة نفسه، وبناء عليها يصبح كل فرد مسئولًا عن أفعاله اعتمادًا على علمه وفهمه وتقديره للأمور. وبناء على هذا فالتعلم من الأخطاء ضروري لتواجد الحرية، وهو سبب رقي المجتمع، وما نشهده اليوم من حضارة ورقي هو بفضل التعلم من الأخطاء. كما يمكننا القول إن الحرية هي التخلص من جبر وتسلط الآخرين، والحرية المجتمعية هي ألّا يكون لأي فرد سلطة على فرد آخر. والجبر والتسلط المقصود هنا هو إجبار الفرد على القيام بأفعال لا يريدها، فالجبر هو كل فعل يخلو من التطوعية، ولا يكون أساسه العمل الحر والإرادة الحرة. وهناك عدة شروط للحرية منها: المساواة في الفرص، حين تصبح الفرص متاحة لجميع أطياف الشعب وفئاته وتتاح حرية الاختيار للجميع دون النظر لدين أو جنس أو طائفة، حينها يمكن أن تتحقق الحرية.

تصبح المجتمعات حرة إذا أصبح كل مواطنيها أحرارًا، ولا يمكن أن يكون المجتمع حرًّا دون حرية كل أفراده، ويصبح الفرد حرًّا حين يملك حرية الاختيار، ويمكنه تحقيق نشاطاته وفقًا لإرادته الحرة، وتحمل عواقب فعله خيره وشره.

إن الحرية إذن ليست حرية الفرد وحده، وليس هدفها أن يستفيد منها الفرد وحده، بل تقع نتائجها الإيجابية على الجميع؛ فالفائدة المجتمعية تنشأ من رحم الفائدة الفردية، في حين أن العواقب يتحملها الفرد، ونادرًا ما يتحمل المجتمع عواقبها. هنا ضرب الكاتب مثلًا بأن السوق الحرة قد استفاد بشكل كامل من الرأسمالية، وتحمل رواد الأعمال وحدهم عواقب الخسارة، كما ضرب مثلًا بمجال التقنية الحديثة، وأن سعي العلماء الدءوب الذي تحركه المصلحة الفردية للهيئات التجارية والعلمية، التي تسعى خلف النجاح، قد أتى بثمار استفاد منها الجميع، غير أن المجتمع لا يتذكر الفاشلين من رواد الأعمال ولا العلماء، ولكن يتذكر الناجحين فقط منهم. وأضاف مثالًا آخر مصحوبًا برسم بياني يقيس دور الطب والتقنية الطبية الحديثة

في الحد من الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة وحتى عمر خمس سنوات. وبلغت الوفيات عام ١٩٥٠ نسبة ٩١ ,٥٪، ثم انخفضت في عام ١٩٩٠ إلى نسبة ٧ ,٤٪، ثم جاءت الإحصائية الأخيرة لعام ٢٠١٣، لتثبت أن الوفيات انخفضت إلى ٣ ,٤٪. الهدف من المثال السابق هو تأييد الكاتب لرأيه بمثال آخر أن الفائدة المجتمعية تنشأ من رحم الفائدة الفردية، فتطور الطب والدواء ساهم في الحد من أعداد الوفيات بين الأطفال[٦].

شكل آخر من أشكال الحرية هو حرية الفكر، التي ما إن ينعم بها الفرد، وتحدها القيم الأخلاقية وما تفرضه من قيود على الفرد، حتى ينعم المجتمع بحالة من الفكر المستنير تخدم الفرد والمجتمع. فمن أوتي حرية الفكر مصحوبة بقيم أخلاقية فَهِم قيمة الخدمات التي تُقدم له، واستوعب القيم السياسية والأخلاقية، وأوتي حسن الاختيار في العمل والقول. إن حرية الفكر المنشودة اليوم ربما لم تنلْها المجتمعات السابقة، وكانت الغلبة لسطوة المجتمع فوق رأي الفرد.

وحرية الفرد ليست معناها أن يُصبح الفرد ثائرًا ضد مجتمعه وقيمه وضوابطه، بل ينبغي عليه أن يتخير بدقة وروية أفعاله وقراراته طبقًا للإطار الذي رسمته القيم الأخلاقية، وهي نقطة لا خلاف عليها، أن الحرية المطلقة لن تعود إلا بالضرر على صاحبها ومجتمعه، أما إذا شملتها القيم الأخلاقية والضوابط المجتمعية والتزم بها الفرد؛ عمت الفائدة على الجميع فردًا ومجتمعًا. وضرب الكاتب هنا مثلًا بالقيم الأخلاقية من ترك الكذب، وتأييد الصدق، وتمني العدالة، ونكران الظلم، وتشجيع الأمانة، وهي كلها قيم أخلاقية ذات قيمة واستحسان في كل أرجاء العالم؛ لما تحمله في طياتها من حماية لحرية جميع أفراد المجتمع في القول والعمل وحسن الاختيار، فما الهدف من ذم الكذب إلا أن يصبح الفرد آمنًا من خداع الآخرين؟ وليس الصدق هو ذاك الصدق الذي يُجمع عليه المجتمع، بل هو ما يتعلق بالأمانة حسب ما يقتضيه الزمان والمكان والفكر.

كما ذكر الكاتب مثالين للتفرقة بين نوعين من المجتمعات؛ الأول المجتمع الديكتاتوري الذي يفرض ديكتاتوريته على الأفراد من منظور سياسي أو اجتماعي أو أخلاقي بشكل جبري، وهو ما يُعرف بديكتاتورية القيم، حيث يكون الفرد مقيد بلوائح وقوانين المجتمع وعليه الالتزام بها. والثاني هو ذاك النوع حيث يتشارك في المجتمع الغني والفقر بشكل كامل ومتساوٍ لتحقيق النجاح والإنتاج، والنوع الأخير يحقق الرقي والتقدم، بل ويعيش في وسط قيم صحية، وهو ما يعرفً بالمجتمعات الليبرالية.

إن حرية الفرد في القول والعمل وفي الاختيار، وحريته في الإرادة تأخذنا لمفهومين تشكلهم الحرية والحرية المجتمعية، فهي تأخذنا إلى الفرق بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة، إذا كان كلاهما مترابطًا بالآخر. ويرى المؤلف أن هناك عاملًا خفيًا يحرك الجميع في مكانه، يجعل الفلاح يستمر في زرعه وحصاده، والطبيب في علاجه للمرضى، والمهندس في بناء وإصلاح ما هو مختص به وغيرهم، فالقوة التي تحرك كل

6 https://bit.ly/3kDN00V.

هؤلاء وغيرهم في الاستمرار في عملهم هي المصلحة الفردية، التي تنتهي - بشكل مقصود أو غير مقصود - إلى أنها تفيد الجميع وينعم بثمارها العامة، فالطبيب والفلاح وغيرهم مستمرون في عملهم من أجل قوت يومهم وتوفير احتياجاتهم الشخصية، ومن ثم تُنتج المصلحة الفردية مصلحة عامة تفيد الجميع.

وجاء تقسيم النظم المتعلقة بالمصلحة الفردية والعامة إلى ثلاثة أنظمة:

الأول: نظام يقسم المجتمع لنشاطات اجتماعية حسب أعراف وتقاليد الماضي، وضرب مثلًا بالمجتمع الهندوسي[٧] وتقسيمه الذي قسم المجتمع إلى أربع فئات، حسب الوظائف والمهام الموكلة لكل فريق. لم يؤسس هذا النظام على خدمة المصلحة الفردية، بل قام على أساس المصلحة العامة في شكل خطة مستقلة تجبر الجميع على الالتزام بها. وقد انتشر هذا النظام منذ عصر العبودية على أسس طبقية وجبرية ظالمة للكثير، وكان السائد أن فلاح النظام المجتمعي يقوم على كون الفرد حرًّا مجبرًا.

الثاني: هو نظام السلطة، وهو نظام تحدد فيه السلطة كيفية وماهية الاستفادة من الأفراد؛ فتحدد مقدار ما تحتاجه من أعداد للفلاحة، والطب، والهندسة، وغيرها. وقد وجد هذا النظام منذ عهد فراعنة مصر حتى هتلر وموسوليني، ويظهر جليًّا في الاشتراكية والشيوعية، وهو نظام تحكمي صارم في جميع مناحي الحياة، ويقوم بتسخير المصلحة الفردية لخدمة المصلحة العامة، وفقًا لرؤية السلطة.

الثالث: فهو نظام السوق القائم على المصلحة الفردية، وهو نظام مخالف للنظامين السابقين، حيث يوفر الحرية لأفراده، ويكفل لمواطنيه حرية اختيار الوظيفة التي تلائمه والتصرف في أمواله، حيث يشاء والعيش وفقًا لرؤيته.

إن التعارض بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة أمر لا وجود له، وعلى الرغم من إدانة الاشتراكيين لفكرة المصلحة الفردية، وأنها السبب في فساد المجتمعات، فإن الواقع أثبت عكس أفكارهم، فإن كانت المصلحة العامة تتعارض مع المصلحة الفردية لفسدت وخربت شعوب وبلاد تتبنى النظام القائم على المصلحة الفردية - كأكثر دول العالم الغربي - وهو ما لم يحدث، حتى إن الترجمة الأُردية لمصطلح المصلحة الفردية بكلمة «طمع» هو أمر خاطئ[٨].

إن تقدم ورقي وغنى المجتمعات الغربية مرهون بالتوجه والاهتمام بحرية الأفراد ومصلحتهم الفردية،

---

٧ يُقسم المجتمع الهندوسي إلى أربع طبقات؛ الأولى تدعى البراهمة: وهي لرجال الدين والنساك، والثانية كشتارية: وهي لرجال الجيش وحماة الوطن، والثالثة بيشه: وهي للزراع والتجار، والأخيرة شودرا: وهي لأدنى الوظائف وأدنى الطبقات. ويعاني المجتمع الهندوسي من هذا التقسيم حتى يومنا هذا. لمزيد عن هذه الفكرة انظر:
أبو الريحان محمد البيروني: البيروني في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة للعقل أو مرذولة، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٩٥٨، ص ٧٦: ٧٨.

٨ أشار الكاتب إلى أن ترجمة لفظ «المصلحة الفردية» هي «طمع» في اللغة الأُردية، ولم يذكر موضع ترجمة المصطلح بهذا المقابل، هل هو المقابل المعجمي، أو هو ما متعارف عليه بين أهل الأُردية؟.

التي تسهم فيما بعد في تشكيل المصلحة العامة وخدمتها بأفضل شكل ممكن. فكما يقول ملتن فريدمان **Milton Friedman**: «إن الشخص الوحيد الذي يمكنه اقتفاء أثرك هو أنت». ولتأييد الفكرة السابقة، ضرب الكاتب مثلًا بشبكات الاتصال في باكستان، حين احتكرت السوق شركة وطنية باكستانية؛ فعانى الشعب من سوء الخدمة، والغلاء، وضعف الاتصال، وحينما تولت زمام الأمور شركة خاصة؛ تغير الوضع تمامًا، حيث اتسع مجال الاتصالات، وانخفضت تكلفة الخدمة، وارتفعت الجودة، واستفاد المستهلك، وتوفرت الوظائف. والمثال السابق هو أمر ملموس في بلدنا، فحين تتولى إدارة مشروع شركة قومية؛ نعاني من سوء الخدمة وارتفاع الأسعار في أغلب الاحيان، وإذا ظهرت شركة خاصة فهي تسعى لكسب المستهلك، وخلق مجال في سوق التجارة وخفض الأسعار. وإن كان كل ما سبق – بشكل أو بآخر – يفيد العامة والمصلحة العامة؛ فإن الدافع الأساسي لهذا الأمر يتم بدافع المصلحة الشخصية.

إن الحديث السابق قد يدفع البعض للظن بأن المصلحة الفردية أمر شاسع لا حدود له، وقائم على ما يريده كل فرد وسعادته فحسب، وهو أمر غير صحيح؛ فهناك ضوابط للمصلحة الفردية، وفلسفة حياتية تضمن حقوق مصلحة الأفراد، فكما أن من أُسس الحرية ألّا يتعدى أحد على حرية أحد، فإن من ضوابط المصلحة الفردية أن يحصل كل فرد على حريته؛ ليحقق مصلحته الفردية، وألّا يقف أحد بين المرء ومصلحته الفردية، ومن واجب الحكومة أن تضمن حقوق جميع المواطنين في أن يحقق الجميع مصلحته الفردية. فالاحتكار وسيطرة طرف دون طرف على السوق يعوق تحقيق المصلحة الفردية، ومرة أخرى نجد أنفسنا أمام مثال من الواقع الباكستاني؛ حيث ابتليت باكستان بآفة الاحتكار، حيث لا مجال لرقي أو تحقيق دائرة واسعة من المصلحة الفردية، ومن ثم العامة، كما نرى بين شعوب الغرب، فالغالب هناك هو الاحتكار في المجال السياسي والاقتصادي، حتى في نطاق الجماعات الصغيرة؛ مما يخلق حالة من الجبر والتسلط؛ فعلى نطاق الأسرة يتحكم الرجل بالمرأة، ويُفضل الابن على الابنة.

رأى الكاتب أن الحل هنا يكمن في أن يُقضى على الاحتكار بجميع أشكاله، وعلى الأصعدة كافة، ويتم التشجيع على المنافسة. فالمصلحة الفردية قد خلقت من رحم الاقتصاد، وينبغي نشر سياسة التعاون التطوعي في المجتمع؛ حتى ينعم الجميع بالسعادة والحرية. فالاختراعات والاكتشافات وُجدت بدافع حرية الفرد ومصلحته الفردية، وهي نتيجة الكفاح والإرادة في العمل، فقد بنى أينشتاين عبقريته من منطلق سعادته ومصلحته الفردية، ولم تكن بدافع البيروقراطية.

وبعد انفصال باكستان واستقلالها، كان يمكنها أن تتقلد مراتب الرقي والرفاهية، كان ينبغي أن يصب كل إقليم اهتمامه على الصناعة وثقافة المنافسة والعوامل البشرية بعد تحديد مسئولياته، ويمنح أفراده الحرية ليحيوا حياة حرة في مجتمع حر بناء على تحقيق مصلحتهم الفردية. وفي رأي الكاتب، إذا أرادت باكستان أن تحيا حياة رفاهية ورقي يومًا، فعليها أن تهتم بتطوير العوامل البشرية؛ لزيادة تقدمها صناعيًّا، وأن تساعد مواطنيها على كسب قوت يومهم بأفضل أسلوب حياة، وتمنحهم الحرية والمساواة في الفرص، وتقضي على الاحتكار، وتشجع ثقافة المنافسة، وإلا فلن تتقدم يومًا اجتماعيًّا، ولا ثقافيًّا، ولا سياسيًّا.

إن التعاون التطوعي بين الأفراد والجماعات يكفل حرية الفرد وحقوقه، فحيثما حل التسلط والجبر في المعاملات الاجتماعية؛ وجدت أسوأ أشكال الظلم والاستبداد. إن هذا النوع من التعاون يغلب عليه طابع المصلحة العامة، ويضمن حقوق الفرد وحريته، وما يتم بشكل تطوعي بين الطرفين يضمن حقوق الطرفين وحريتهم، وما إن توجد قوة جبرية أو سلطة في أي شأن؛ تظهر فيه المفاسد والمظالم. واستعان المؤلف بقول الكاتب لورد أكتون **Lord Acton**: «إن القوة مفسدة، وكلما كانت خارج السيطرة كانت مفسدة أكبر».

وقد أورد الكاتب النظام الفاشي والاشتراكي كمثال لاستخدام السلطة المطلقة والجبر في جميع مناحي الحياة، من سياسة، واقتصاد، ومجتمع. والحكومة هي المتحكم الوحيد الذي يقرر كيف ينبغي للشعب أن يشارك في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وماذا ينبغي عليه فعله، وكيف، ولِمَ، ومتى، وما المكافآت التي ينبغي أن يحصل عليها، وبأي وسيلة، ولأي غرض. وقد أثبت كلا النظامين فشله في كثير من الدول والمجتمعات، وحققا فشلًا ذريعًا، فحروب اليوم سببها القوة والسلطة والجبر، وكلاهما حصان بلا لجام يُفسد حيث حَلّ.

النقاط السابقة تأخذ بأيدينا إلى نقطة أشمل وأعم، وهي النظم السياسية التي تتبناها الحكومات وتتصرف تبعًا لها، فمن ينظر إلى العالم يرى شعوبًا تنعم برخاء ورقي وحرية، وأخرى مكبلة في قيود نُظم تبنتها دولهم.

النظم السياسية وحرية الأفراد:

يأتي النظام الديكتاتوري الذي يبعث على الفرقة، ويلقي بظلال الظلم على الأفراد، على قائمة النُظم التي تقيد شعوبها، وتتحكم فيهم بصرامة، ولدينا هتلر الذي كان على استعداد للتضحية بالغالي والنفيس من أجل هدفه، الذي لم يكن في مصلحة العامة أبدًا. كذلك أشار الكاتب إلى أن الاشتراكية والفاشية ترسخان مبادئهما على قواعد الجبر والسُلطة – في النواحي السياسية والاقتصادية – اللذين يقومان على أسس القوة، التي كلما زادت زاد معها الجبر. ونجد أن الكاتب قد آل الحروب والنزاعات بين الأفراد والجماعات إلى صراع القوة، حيث إن السمة الأساسية للقوة السياسية هي الظلم والعدوان، في حين إن التعاون الحر بين الدول والأفراد يكفل العدالة والحرية للجميع، وهنا ضرب الكاتب مثلًا بعلاقة الصين وأمريكا التي تتسم بالتعاون على الصعيد التجاري والاقتصادي، وتشوبها الفرقة والصراع والحروب على الصعيد السياسي. كل تلك الصراعات قيّدت حرية الدول والأفراد، وكبلت البشرية في قيود العبودية.

كذلك نرى مثل هذا المثال بين باكستان والهند، فعلى صعيد التعاون الإقليمي والعلاقات التجارية والصناعية تتمتع الدولتان بعلاقة جيدة، وإذا نظرنا لتلك العلاقة من الناحية السياسية، فهناك حرب ضروس أوقعت أطرافها بين الصراع على إقليم كشمير، وعلى امتلاك القنبلة النووية، وعلى التصارع على كسب تحالف أمريكا والصين؛ لضمان حليف دولي.

وعلى النقيض من السياسات التعسفية والجبرية السابقة، هناك سياسة عدم التدخل بين الدول، التي تهدف إلى منح كل دولة حق تقرير مصيرها، وتكفل الاحترام بين الدول، وتضمن حرية كل دولة في اتخاذ قراراتها، وهي واحدة من أهم الأنظمة التي تضمن حرية الأطراف والسلام بين الدول، وهي سياسة مستحسنة لدى الكثير من الكتاب والساسة. وتكمن إيجابية هذه السياسة في كونها تستمد قواعدها من الليبرالية، وتتشابه مع سياسة منظمات حقوق الإنسان، وتهدف إلى إعلاء كلمة المحتاجين والمظلومين ماديًّا ومعنويًّا، وتتوقف حدودها عن التمويل العسكري. ويرى الفيلسوف الليبرالي جون ستيوارت أن القاعدة الوحيدة للعلاقات بين الحكومات هي الأخلاق، كذلك الأساس في العلاقات بين الأفراد هو الأخلاق، وإذا اختلفت دولتان على أن واحدة منهم متحضرة والأخرى همجية، فالأساس في الحكم هو الأخلاق. وقد أعلى الكاتب من شأن هذه السياسة، ويحث على التمسك بها، وتفعيلها بين الدول.

فالنظم الانتخابية الحرة تكفل لمواطنيها حق الاختيار، كما تضمن لهم حرية العقيدة، وحرية التعبير؛ فالليبرالية الاقتصادية تضمن الحرية للفرد في اختياراته الاقتصادية وميوله الفردية. وهناك بعض الآراء التي تعارض الرأي السابق، وتخالف حرية الاختيار ومنح المواطن حق الاختيار، حيث يزعم مؤيدو الفكر الأخير أن السلطة والحكومة هي من بيدها تحديد حاجات ومتطلبات ورغبات الأفراد، مثل ما يحدث في الاتحاد السوفيتي الذي يحدد بنفسه اختيارات الأفراد، ولا يمنح أحد حرية الاختيار، بل الأمر كله بيد السلطة. ومن فلسفة السوق الحرة أن الحرية تتجلى في منح الأفراد حق الاختيار في جميع المجالات بما فيها الاقتصاد؛ مما يعني أن اختيارات الأفراد ليست مستقلة أو موحدة، بل هي متنوعة ومختلفة باختلاف ميول الأفراد ورغباتهم؛ لذلك فإن سمة قرارتنا الاقتصادية هي التنوع. النقطة السابقة تأخذ بأيدينا إلى أول النقطة التي تناقش أن البشر ليسوا على وتيرة واحدة ولا فكر واحد، وأن كل منّا فريد في طبعه وفكره واختياره.

إن الكمال ليست سمة الأفراد؛ فإذا أصبحنا كاملين لأصبح التطابق سمة البشر، فأفعال البشر متنوعة ومختلفة وتحتمل الخطأ والصواب، ويتعين على الجميع السعي للتميز واختيار خير الأفعال، فلا وجود للمدينة الفاضلة (يوتوبيا)، وإذا اتسم الأفراد بالكمال؛ لما احتاجت الحكومات إلى معارضة، ولما سعت الدول لخلق حالة من التوازن في ميزان القوى. ربما نتفق أو نختلف أن أفضل نظام هو من يكافئ على حُسن الاختيار، ويعاقب على الخطأ، فيتقدم من يتعلم من أخطاء الماضي، ويتخلف من يُصر على ارتكاب نفس الأخطاء. إن حرية الاختيار هي ما تميز الإنسان عن باقي المخلوقات، فالجمود سمة الكائنات كلها عدا الإنسان الذي تتميز قراراته وفكره واختياره بالحرية والتنوع. إن الأفراد ليسوا جهلة والكل يتميز بالعقل والمنطق والعقلانية والبرهان، فيتعين على البشر أن يفضوا نزاعهم وقضاياهم على أساس حريتهم في حق الاختيار، وكل ما يبعد عن هذا المسلك تصرف غير مسئول وغير صالح.

لا خلاف أن من الضروري وجود فرص متنوعة أمام الأفراد ليتواجد حق الاختيار، وضرب الكاتب مثلًا بالانتخابات فقال: «إن وجود أكثر من مرشح شرط إلزامي في النظام السياسي، وإذا انعدم التنوع والفرص البديلة غاب الاختيار، وظهر الاحتكار الذي يقضي على حق الاختيار، ويخلق واقعًا من الجبر والتسلط».

إن الإرادة الحرة هي سر العمل الحر، وتعني أن الفرد يتخير بين البدائل المتاحة أمامه حين يريد تحقيق أمر ما مستعينًا على ذلك بالمنطق والتجربة والعقل، وهذا ما يكون عليه شكل اتخاذ القرار في المجتمع الحر دون فرض أي جبر أو تسلط. ويُقصد بالإرادة والعمل الحر منح الفرد الحرية الكاملة للاختيار، وألا يتم تقييده بقوانين العقل والبدن والفروض الأخلاقية.

ثمة من ينكرون حريات الأفراد في العمل والإرادة، ويعتبرون الإنسان مجرد رد فعل لما يحدث حوله، ويخضعون فكرة إنكار حرية الإرادة والعمل لكون الإنسان مسيرًا لا مخيرًا، وأن حياته مقدرة سلفًا، وأن البشر ما هم إلا ألعوبة بيد القدر. هنا لم يُعلق الكاتب على النقطة السابقة، ولم يبد رأيه الخاص بها؛ نظرًا لجدلية نظرية كون الإنسان مخيرًا أم مسيرًا، وربما الرأي الذي عرضه الكاتب هو معتقده الخاص ورؤيته الشخصية.

يأتي التساؤل عن فكرة هل الإنسان آلة؟! هذه الفكرة ليست من أفكار الرأسمالية الليبرالية، لكنها من أفكار النظم الفاشية والاشتراكية؛ فالليبرالية تعتبر إرادة الفرد الحرة، وعمله، وإمكانياته الفردية، أساس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في الوقت الذي أنكر فيه النظام الفاشي والاشتراكي حرية الفرد في الفكر والعمل.

فالثقة، والإيمان بحرية الإرادة والعمل ومنطق الأفراد، هو الاعتراف الحقيقي بهوية الفرد، ولا معنى لأن الإنسان آلة لا تشعر، وبالتالي لا تملك حرية الفكر، والعمل، والإرادة.

العدالة والحرية:

إن الحديث عن هوية الفرد وكونه مسيّرًا أم مخيّرًا ينتهي بالضرورة للحديث عن العدالة الاجتماعية، ذلك المصطلح الذي أصبح يستخدم كثيرًا هذه الآونة خاصة في المجال الاقتصادي. يُعنى بهذا المصطلح أن يؤخذ من أصحاب الثروات والدخل الوفير ليعطي أصحاب الدخل المحدود، وحين تتساوى الثروات، والأموال، والدخل، بين الأفراد تتحقق العدالة الاجتماعية التي هي دائمًا بحاجة لقانون وثورة لتطبيقها.

إن المراد من العدالة الاجتماعية – عند الكاتب – هو المساواة بين الجنس البشري على المستوى الاجتماعي والدولي، ليصبح الجميع سواسية في نظر القانون، وخلْق تكافؤ في الفرص، وألّا يستحوذ فرد أو فئة أو عِرق أو حزب على السلطة أو المجتمع، وأن تتعامل كل الهيئات طبقًا لحدودها، وتؤدي واجبها لتحقيق المساواة في الحقوق والحريات، وأن يصبح جميع المواطنين سواسية في نظر الدولة، لا يعلو أحد ولا يدنو أحد. إن العدالة الحقيقية تكمن في عدم الانحياز والحياد، وألّا يفرق القانون بين الأفراد، وألّا يستغل أحد القانون لغرضه الخاص.

إن العدالة الاجتماعية هي غاية الكثير من الأمم، ولأجلها تُسن القوانين وتشتعل الثورات، ودونها لن تتحقق حرية الأمم والدول والأفراد، وهي العامل الخفي في تحقيق المساواة بين أطياف المجتمع، وأن يقف

الجميع على بُعد واحد من القانون. ويرى المؤلف أن المجتمعات الليبرالية هي من تعترف بالحريات الفردية، وتحفظ الحقوق، وتكفل المساواة بين الأفراد. والمجتمعات التي تجعل من المجتمع مركز اهتمامها، وتحاول إحكام سيطرتها بالجبر والتسلط لفرض العدالة الاجتماعية، هي مجتمعات اشتراكية.

وإذا نظرنا إلى أي المجتمعات قد وجدت ضالتها من الحرية، وأيهما ما زالت في بحث لا ينقطع، نجد أن المجتمعات التي تعترف بالحريات الفردية وتضمن الحقوق، وتحفظ المساواة بين الأفراد، يُطلق عليها المجتمعات الليبرالية. والمجتمعات التي تجعل المجتمع محورها، وتحاول إحكام السيطرة على الأفراد جبرًا؛ لضمان العدالة الاجتماعية، هي المجتمعات الاشتراكية، وقد تأسست تلك المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل في ستة وأربعين دولة – تقريبًا – نشأت تحت مظلة الديكتاتورية، والعالم أجمع يرى فشلها.

ثمة فرق بين الاشتراكية والرأسمالية كنظم اقتصادية، فالرأسمالية تقوم على أساس قيمة الموارد وتقدير الربح والخسارة، في حين أن الاشتراكية تعتمد على البيروقراطية في التحكم في الاقتصاد وكيفية تسيير الموارد. نجد أن المستهلك والتاجر يتمتعان بكامل حريتهم داخل النظام الرأسمالي في البيع والشراء، لكن النظام الاشتراكي يعتمد على البيروقراطية في التحكم في استهلاك المواطنين. فيمكننا القول إن الرأسمالية قائمة على حرية رأي وفعل المستهلك والتاجر داخل إطار اقتصادي، في حين أن الاشتراكية تعتمد على السيطرة والتخطيط للاقتصاد.

وضرب المؤلف مثلًا بدولتين هما: غانا وساحل العاج، نالت كلتا الدولتين استقلالها عام ١٩٦٠، وتنافس رؤساء الدولتين على أي البلدين يترقى أسرع، وبالتتبع التاريخي نجد أن غانا قد تبنت النظام الاشتراكي حيث تتحكم الحكومة في الموارد، وتبنت ساحل العاج نظام السوق الحرة حيث تمنح الموارد حرية مختصة قائمة على تحمل النفع والخسارة. وإذا ما قارنا بين الدولتين نجد أن غانا تتمتع بموارد طبيعية وفيرة، على عكس ساحل العاج، وحين عُقدت مقارنة بين الدولتين اقتصاديا عام ١٩٨٢، وجدنا تفوقًا ملحوظًا لساحل العاج على غانا، لكن الأمور لا تسير على وتيرة واحدة، فقد زاد تحكم الساسة في ساحل العاج على الاقتصاد، وتعلمت غانا من تجارب الماضي، وبدأت تقلل من تحكم الدولة بالاقتصاد تدريجيًّا، وكانت النتيجة أن تفوقت غانا على ساحل العاج.

ومثال آخر؛ هو بورما وتايلاند، حيث كانت بورما دولة ذات مستوى معيشي جيد قبل أن تتبنى النظام الاشتراكي، وهناك كانت تايلاند – حيث انتشار الاشتراكية – وكان مواطنوها أقل درجة في المستوى المعيشي من بورما. ما حدث أن تبنت بورما الاشتراكية؛ فانخفض مستوى المعيشة بها، على عكس تايلاند التي خلقت مجالًا للسوق الحر، حيث استفاد المواطنون هناك من تقدم مستوى المعيشة. الأمر هنا ليس متعلقًا بغانا وساحل العاج وبورما وتايلاند فقط، بل هناك العديد من الدول التي مرت بالتجارب ذاتها، وارتفع مستوى المعيشة بها، بعد أن تبنت نظام اقتصاد السوق الحرة مثل: الهند، وألمانيا، والصين، ونيوزيلاندا، وجنوب كوريا، وسريلانكا.

ومثال آخر؛ بين كوريا الجنوبية والهند، حيث كان حجم الدولتين الاقتصادي متساويًا عام ١٩٦٠، رفضت كوريا الجنوبية السيطرة على الأسعار، وطبقت نظام السوق الحرة، ومنحت الموارد والمعايير الاقتصادية حرية خاصة، في حين طبقت الهند سياسة السيطرة على الاقتصاد وتحكمت في الأسواق. جاء عام ١٩٨٠ حيث تضاعف نمو كوريا الجنوبية الاقتصادي عشر مرات أكبر من الهند في خلال عشرين عامًا، وارتفع مستوى المعيشة بنسبة عشرين ضعف الهند. حصلت الهند على استقلالها عام ١٩٤٧، وفرضت تحكمًا صارمًا على الاقتصاد وأغلقت الأسواق بعيدًا عن العالم الخارجي؛ مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة بها لأقل من دول العالم الثاني، وارتفعت البطالة إلى ٥٠٪، حتى جاء عام ١٩٩٠ وأطلقت الهند الحرية للاقتصاد، ورفعت يد الحكومة قليلًا عن الأسواق، وانفتحت للاستيراد والتصدير، ومنذ عام ١٩٩٠ وتعتبر الهند – طبقًا لتقرير **The Economics** – واحدة من أسرع الدول نموًّا اقتصاديًّا، واليوم تعد الهند واحدة من أفضل ٢٠ اقتصادًا في العالم، وأصبحت دولة قوية سياسيًّا واقتصاديًّا.

ضرب الكاتب كذلك مثلًا بالمجتمع السوفيتي كأحد المجتمعات الديكتاتورية، والتي تفرض العدالة قسرًا بين المواطنين، وأنها تسعى للحرية، ولكنها لن تجدها بفعل تلك السياسة التي تنتهجها. ولدينا أيضًا فنزويلا كمثال آخر على فشل المجتمعات الاشتراكية، وأن الدولة اليوم تعيش في وضع مزر، حتى إن الادوية لا تتوافر بسهولة للمرضى، وقد لجأ الكثير من الشعب إلى المداواة بالأعشاب والطب القديم، حتى إن الكاتب قد استشهد بمقالة لكتاب ذي أصول فنزويلية عن آخر زيارة له لبلده، وعن أن الأدوية غير متوافرة، وأن أوضاع الشعب هناك لم يشهدها من قبل.

وعلى الصعيد الآخر، كانت الصين تعاني من القحط ونقص الموارد حين كانت الهيمنة للنظام الاشتراكي. وبعد فشل التجربة الاشتراكية، بدأت الصين سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، وتوسعت وسارت بخطى حثيثة نحو التقدم، وقد حققت الصين نجاحًا باهرًا يعد معجزة في التاريخ الإنساني منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩٥.

إن الحديث السابق يعقد مقارنة بين النظم التي تبنتها الدول وطبقتها، وبين النتائج والعواقب التي تخلفت، كما يعقد مقارنات بين الدول التي اختارت أن تُفعّل السوق الحرة كنظام اقتصادي لها، وبين من اختاروا الاشتراكية والفاشية كنظام.

لقد أتت الصين وقصتها في التطور الاقتصادي من الاشتراكية إلى السوق الحرة كمثال جيد لباقي الدول، فقد طبقت الاشتراكية وكانت تعاني من الفقر والمجاعة، وبعد تجربتها غير الناجحة مع الاشتراكية بدأت إصلاحات اقتصادية عام ١٩٨٠، حيث حررت الأسواق شيئًا فشيئًا، وبدأت سلسلة من التطور الاقتصادي. وبعد عام ١٩٨٠، لم تتضرر الصين من الفقر والمجاعة ولا نقص الحاجات الأساسية والغذائية، في حين أنها دولة ذات تعداد سكاني ضخم. إن تطبيق خطط البيروقراطية داخل النظام الاقتصادي ينتج عنه الفقر والحاجة، وحين تزوَّد الأسواق بالموارد والتكافؤ بين المكسب والخسارة فسيقضى على الفقر، وسيتمتع المواطن بمستوى معيشي ممتاز، وقد سجلت الصين معدل نمو يقدر بـ٩٪ بين عامي ١٩٧٨

و١٩٩٥، وهو يعد حدثًا فريدًا في التاريخ الإنساني. التطور السالف الذكر يمكن تحقيقه حين تتحرر الدول من الهيمنة السياسية والبيروقراطية، وتمنح الاقتصاد حريته، وتستعمل الموارد بشكل أفضل.

واعتبر الكاتب نفسه في حوار مفتوح مع القارئ، وتتجلى تلك الصورة في استخدامه ضمير المخاطب (أنتم) للقراء، وطرحه لتساؤلات، ومن ثم الرد عليها، وكأنه يتحاور مع قارئه، وضرَب الأمثال التي يمكنها أن تأخذ بيد الأفراد لمجتمع أرقى وأكثر تحضرًا، وقارن الوضع في بلاده والبلاد المجاورة عبر التاريخ، وأتى بالنتائج التي نشهدها في عصرنا الحالي. لا يمكن أن يختلف أحد مع الكاتب على المشاهد التاريخية التي عرضها، فالكتاب يعد عرضًا بانوراميًّا لأحداث تاريخية واقتصادية عَصَفَت بدول العالم، وبعثرت أحوالها، وأعادت ترتيبها من جديد.

خاتمة:

اتبع الكاتب أكثر من منهج في عرض أفكاره، فغلب المنهج التحليلي الوصفي على صفحات كتابه، حيث كان دائمًا ما يعطي الفكرة، ويحللها، ويرجعها إلى أسباب وعِلَّات عامة، ويعطي الأمثلة التي تُبسط وتقرب الفكرة من مستوى فِكر القارئ، فيعطي مثالًا واثنين وأكثر. ويمكن أن يرى بعض القراء في بعض المواضع إسهابًا في ذكر الأمثلة؛ مما يشغل القارئ عن الفكرة الأساسية المطروحة، ويطرح في نفسه التساؤل حول الحاجة لكثرة هذه الأمثلة، ويمكن أن يرى البعض ضرورة تعدد الأمثلة.

كذلك يظهر المنهج التاريخي جليًّا في الكتاب، حيث كان يُرجع الكاتب العديد من الأفكار لأصولها التاريخية، أو يؤيد فكرة وينفيها أيضًا، بعرض تاريخي لحدث، أو رواية، أو تاريخ أنظمة. ومن الجوانب الإيجابية للكتاب إلقاء الضوء على مشكلات إنسانية عانى منها البشر على مر العصور، وقدم مع ذلك الأمثلة والحلول؛ للخروج من الأزمات. كذلك يعد الكتاب محاولة مجتهدة لطرح أفكار الكاتب حول النُظم الاقتصادية، وتأثيرها على الشعوب والدول، مدعمًا رأيه بالنماذج التي تُثبت وجهة نظره ورأيه الخاص.

أما عن سلبيات الكتاب؛ فتأتي في أنه يُعد ساحة لعرض أفكار الكاتب منفردة دون طرحها جانبًا، أو نقدها بعقد مقارنات مع آراء المتخصصين المختلفة في النقطة المطروحة، ويظهر ذلك جليًّا في عرض الكاتب للأنظمة السياسية والاقتصادية، حيث إن الكاتب يشيد بالرأسمالية وتأثيرها على تطور الشعوب، في حين هناك آراء كثيرة مخالفة لهذا الرأي جاءت في كتب متنوعة اللغات والثقافات. ويمكننا أن نعد من سلبيات الكتاب عدم تطرق الكاتب للعالم العربي كأنموذج لعرض القضايا الخاصة بالفقر والعبودية، على الرغم من إقامته في دولة عربية وهي الإمارات، حتى إنه حين تطرق لعرض الحلول التي أخذت بها الدول، اختار أن يضرب المثل بالغرب وبلاده، متجاهلًا دولة مثل الإمارات في سلسلة تطورها ورقيها، وما وصلت إليه من محط أنظار العالم في يومنا الحالي.

وقد خلا الكتاب من مرجعية الكاتب الدينية، ورؤيته للأمور من تلك الناحية، وهو أمر غريب! حيث إن

العقائد غالبًا ما تتطرق وتناقش وتقدم الحلول لتلك القضايا التي تؤرق الإنسانية. ويظهر تحيز الكاتب للغرب ومرجعيته الثقافية المتأثرة بهم، وبثقافتهم، ومراجعهم العلمية، وبنظرة سريعة على قائمة المصادر والمراجع، نجد أن الكاتب لم يستعن بكتاب لكتّاب بني جلدته ولغته الأم، وجاءت أغلب المراجع إنجليزية لكتاب غربيين.

وربما يلحظ القارئ منذ الوهلة الأولى للكتاب أن الأفكار متكررة وغير مرتبة، وأن المعلومات التي وردت في نقطة ما تتكرر في أكثر من موضع، خاصة لتأييد فكرة أو رأي، كما أن تقسيم الكتاب لم يكن مثلما هو مألوف من مباحث أو فصول، ولكن جاء تحت عناوين تتضمن أفكار الكاتب، وهو أمر شائع في الكتب الصادرة باللغة الأُردية، حتى إن فكرة بناء المراجع على نفس ترتيب الكتاب وعرض مضامينه كانت ستجعل من المراجعة مبعثرة الأفكار ومشتتة ومتكررة.

لقد رأى الكاتب أن القوى السياسية، وعدم إحداث توازن في القوة بين الدول؛ هو السبب الأول في الحروب والنزاعات بين الدول، وأن التعاملات الاقتصادية تُقرب بين الدول، وتخلق حالة من الهدوء والفائدة العامة. الكتاب مليء بالأمثلة والنماذج التي تعرض وجهة نظر الكاتب وتؤيدها أو تخالفها، تلك الأمثلة من التاريخ الإنساني للشعوب، ومن تجارب الدول في إرساء نُظم اقتصادية معينة أو مخالفتها، وبعض الأمثلة هي من ذهن الكاتب لتقريب فكرة أو رؤية.

وذكر الكاتب مثالًا على جدلية العلاقة بين الصين وأمريكا، التي تتأرجح بين الاستقرار على الصعيد الاقتصادي والصراع على المستوى السياسي؛ فموقع كلا الدولتين من الصراع الآسيوي – على سبيل المثال – يشهد شدًّا وجذبًا كبيرًا شهد عليه التاريخ منذ حرب ١٩٦٥ بين الهند وباكستان، كما أن الدولتين تتقربان تارة من الهند وتارة من باكستان؛ لضمان تواجد قوي وفعّال يخدم مصالحهم الخاصة في المنطقة. كما أن الكاتب – بحكم جنسيته – ليس ببعيد عن صراع الهند وباكستان على إقليم كشمير، تلك القضية الثائرة منذ التقسيم عام ١٩٤٧، والتي تأخذ أبعادًا مختلفة دينيًّا وسياسيًّا وإقليميًّا واقتصاديًّا، لكنه لم يتعرض لها تقريبًا.

كذلك لم يكن ثمة تواجد لأمثلة من العالم الإسلامي في الكتاب إلا من ذكر باكستان وبورما، أما العالم العربي فلم يتطرق الكاتب إليه، ولو على سبيل المثال. وثمة فلسطين، تلك القضية النائمة في أدراج مجلس الأمن، والتي لم يلتفت الكاتب إلى أن أهلها يقاسون ويلات الظلم والجبر والاستبداد، وأن بلاد الغرب التي يشيد بها في الحريات والثقافة قد أغلقت أعينها عمدًا عن منح الشعب الفلسطيني حريته.

إن قضايا التحرر والعدالة، التي أشار لها الكاتب، ينبغي أن تأخذ محلًّا من الاهتمام في عالمنا الإسلامي والعربي، فلنا أن نتخيل إن أصبح الفرد هو محل اهتمام مجتمعه، فكيف سترتقي الأمم؟ وإذا اتخذنا الإمارات مثلًا، فقد استغلت وفرة مواردها الاقتصادية، وجعلت أولويتها للمواطن والفرد، في مسكن لائق، ووظيفة لائقة، ومأكل ومشرب لائقين، وخلقت أمام الجميع فرصًا متنوعة للتعلم، والعمل، والفكر، والثقافة، وأحاطت كل ذلك بعين القانون، وضمنت تحقيق العدالة. وعلى الرغم من أن الكاتب يقيم بها؛ فإنه اختار

أن يضرب مثلًا بالرقي والتقدم في شعوب الغرب وبلادهم، لا بدولة عربية مسلمة، يلمس رقيها وتطورها بعين مجردة وقرب المقيم بها.

أما عن الرؤية المنهجية للكاتب، فقد سيطر عليه تأثره بل انبهاره بالفلسفة الغربية، بدا ذلك من مرجعيته الفكرية والثقافية، وتعلقه وقراءته للغرب وكتّابه، فالكتاب يعج بمقتطفات من مراجع أجنبية لرواد اقتصاد وسياسة، نذكر منهم على سبيل المثال: **Roger j. Williams** أستاذ السلوك البشري في جامعة بالولايات المتحدة الأمريكية، وآدم سميث **Adam Smith** أحد رواد الاقتصاد، وخبيرة الاقتصاد أمريتا سين**Amrita Sen** وغيرهم، والكثير من آراء وأفكار الكُتاب السابقين أسهمت في تشكيل رؤية الكاتب، وجاءت أفكاره متشبعة بآرائهم. كذلك أورد الكاتب مقدمة شكر وثناء لمعلمه وأستاذه «وجاهت مسعود»، مدير تحرير الجريدة التي يعمل بها محررًا، الذي ساعده على صياغة أفكاره وتصحيح لغته الأُردية، وفي تقديمه للكتاب أشار إلى أن الكاتب قد حصَّل تعليمه في بلد أجنبي، وأنه قارئ جيد لفلسفة والتاريخ.

وبقراءة الكتاب محل المراجعة، يرد إلينا أن المؤلف ينظر إلى بلده باكستان كدولة تسعى للتقدم، لكنها لم تحققه، وما زالت في طور السعي، وجاء ضربه بالأمثال لدول العالم الأجنبي مثل: ألمانيا، وأمريكا، والاتحاد السوفيتي، والصين؛ مما يجعلنا نستنتج هويته الفكرية والثقافية، وانبهاره بالعالم الغربي من حوله.

ويُلاحظ على المراجع والمصادر التي استعان بها الكاتب في صياغة أفكاره، والتي تتجاوز المائة، أنه لم يكن بينها إلا مرجع واحد بلغة الكاتب الأصلية، وربما يرجع سبب هذا إلى أن موضوع قضايا التحرر والعبودية لم يأخذ حيزًا كما يستحق في اللغة الأُردية، حتى إنه أشار في مقدمة كتابه إلى أن مدير تحرير الجريدة التي يعمل بها قد ساعده في صياغة لغته الأُردية في لغة أدبية تلائم نشر كتاب؛ ليعبر بشكل صحيح عن أفكاره.

وأخيرًا، ومع ذلك، يعد الكتاب ثورة ضد أشكال العبودية المألوفة والمستحدثة، وهدفه مناقشة كيفية التحرر من قيود العبودية، والبحث عن سُبل التقدم؛ فقد انتقل الكتاب بتاريخ العبودية منذ عصر الفراعنة وحتى عهد تقسيم المجتمع الهندوسي لطبقات وحتى عصرنا الحالي، كما تناول أشكال العبودية من عبودية الأنظمة، وعبودية الحكومات للشعوب، وعبودية مؤسسات العمل لمرءوسيهم، وقدم الحلول والمقترحات التي يمكن الخروج بها من قيود العبودية، كما قدم اقتراحات للأمم؛ للاستفادة من العوامل البشرية، وإعطاء الأفراد حرية الاختيار ومساحة وقوانين؛ لتحقيق مصلحتهم الفردية.

صادر عام ٢٠٢٢ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkan-srp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing